يعقوبي، مقترحات أقرب الى مقترحات رابين. والملاحظ ان ثمة جوامع مشتركة كثيرة بين جميع الطروحات الاسرائيلية، وفوارق قليلة ونسبية. فجميعها، بلا استثناء، يرفض التفاوض مع م.ت.ف. ويوافق على اجراء مباحثات مع ممثلين منتخبين عن السكان المحليين؛ كذلك تتفق هذه المقترحات، على ضرورة اجراء انتخابات عامة في المناطق المحتلة، بهدف اختيار ممثلين عن السكان الى المفاوضات؛ ويشكل الحكم الذاتي الجامع المشترك الابرز بين هذه المقترحات، ويعتبر الاساس الذي تنبني عليه؛ وتنتهي جميع المقترحات الى الدعوة الى صيغة ما لاتحاد كونفدرالي بين كيان فلسطين والاردن أو اسرائيل؛ ولا يوجد بين هذه الطروحات أي صيغة اتفاق على شكل، وطبيعة، الاشراف الدولي، وان كانت، جميعها، تتفادى التحدث عن مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط.

وخلاصة ذلك، هي ان محصلة الافكار والطروحات المتداولة، حالياً، في الاوساط السياسية الاسرائيلية الحاكمة، لا تتجاوز ما أشرنا اليه؛ وبالتالي، فان أياً من المبادرات المحتملة لن تستطيع الخروج من هذه الدائرة المحددة، على الاقل في المدى المنظور، أو تبتعد منها مسافة كافية، الاّ بقدر تجميلي فقط، كاحتمال قبول شامير باشراف اميركي على اجراء انتخابات في المناطق المحتلة بدلاً من الاشراف الدولي، وربما استبدل باشراف اوروبي كحل وسط بين الطرح الاسرائيلي وشروط م.ت.ف. لاجراء الانتخابات؛ وخروج الجيش الاسرائيلي من المدن والقرى والمخيمات الى النقاط الرئيسة، بدلاً من الانسحاب الكامل وتسليم المناطق المحتلة لمراقبين دوليين، أو هيئة اشراف دولية.

الانتخابات في منظور الاطراف الثلاثة

لئن كانت الطروحات الاسرائيلية تشترك، جميعها، في موضوعة الحكم الذاتي، فان الجامع المشترك الثاني الأكثر أهمية بين هذه الطروحات، كما يتبين، هو موضوع الانتخابات، التي تعتبر مدخلاً الى الحكم الذاتي، أو مقدمة للمفاوضات حول مستقبل المناطق المحتلة. وهي المسألة التي تتقاطع مع برامج وحلول الولايات المتحدة الاميركية، أو بعض بنودها ممّا تمّ تداوله حتى الآن. كذلك مثّلت، ولفترة معيّنة، مطلباً هاماً في برنامج الانتفاضة الفلسطينية استمر حتى الربع الأخير من العام الأول من عمر الانتفاضة. وهو ما يستحق التوقف عنده قليلاً، لتبيان حدود هذا التقاطع، منعاً للالتباس. فقد ورد مطلب اجراء انتخابات بلدية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وباشراف دولي، ثلاث مرات في الفترة الزمنية المشار اليها. الأولى جاءت من خلال وثيقة الاربعة عشر بنداً التي أطلقتها شخصيات وطنية في مؤتمر عقدته في القدس، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨؛ ووردت الثانية والثالثة في البيانين ١٨ و٢٠ الصادرين عن القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٥ و١٩٨٨/٦/٢٤ على التوالي. وقد وصف البيانان الانتخابات بأنها «مطلب مؤقت». لكن الموقف من هذا المطلب شهد تحوّلاً دراماتيكياً؛ اذ دخل، منذ اعلان الاستقلال الفلسطيني، باب «المحظورات»، وبدأ يحاط بكثير من الخطوط الحمراء، وأصبح الاقتراب منه يشكل خرقاً للثوابت الفلسطينية؛ بل ان رفض هذا المطلب احتل مكانه بين أهم الثوابت الفلسطينية المستجدة. وحتى لا نضيع في المتاهات التي قد يخلقها مثل هذا التحوّل السريع، نعود الى تفحّص هذه المسألة، مجدداً، خصوصاً وانها سوف تحتل مكانها، ولفترة، كاحدى أبرز النقاط الساخنة في برامج الطرفين الآخرين، الاميركي والاسرائيلي.

فقد حاولت الولايات المتحدة الاميركية، في فترة ما قبل الانتخابات النيابية الاخيرة في اسرائيل، وما بعدها، جسّ نبض الفلسطينيين، في الضفة والقطاع، لمعرفة مدى تقبّلهم لفكرة اجراء انتخابات